

تغيير مفاجئ في الحكم: التعليم

كتبه: محمد الرزي · نوفمبر 2022

إجمالاً يمكن التكهّن بأن التغييرات التي تعقب معالجة فراغ دستوري والحاجة لتجديد التمثيل السياسي في غزة والضفة الغربية لن تقضي إلى أكثر من ملاءمة هذا الفراغ والاستمرار ضمن الأطر المرجعية الناعمة للسلطة الفلسطينية. وذلك لأن استمرار الوضع الراهن يعتمد على القوى السياسية المحلية، واللاعبين الدوليين، ومصالح إسرائيل الحالية المتمثلة في إبقاء الحال بالشكل الذي يحفظ الهدوء ويضمن أن تتوالى الأحداث بشكل متوقع يضمن ألا تفلت الأمور من قبضتها. وبصيغة أخرى، في حالة الحاجة لانتخابات رئاسية و/أو تشريعية، فالداعي هو الفراغ الدستوري، والإطار العام الذي يحكم التحولات هو اتفاقية أوسلو، وسيعني ذلك استمرار بنى التعليم، وجودته، وتمويله، بشكل عام.

فمن المرجح أن تفوز حركة المقاومة الإسلامية حماس بالانتخابات التشريعية والرئاسية مما سيترتب عليه تلكؤ الدول المانحة عن دعم حكومة فلسطينية تشكلها أو تقودها الحركة. سيعيد ذلك تجربة ما حدث إبان فوز حركة حماس بأغلبية ساحقة بمقاعد المجلس التشريعي عام 2006 وما ترتب عليه من إعاقة بنى السلطة الحالية لجهود حركة حماس بتشكيل وإدارة الحكومة. سينعكس ذلك إجمالاً على تجربة التعليم سلباً بشكل عام يتمثل في ضعف مصادر التمويل، واستمرار تهميش تمويل التعليم – من ناحية الأولويات – لصالح قطاعات ذات أهمية أكبر كالأمن مثلاً.

أما إذا رافق هذا السيناريو حالة حراك شعبي، فالمساحة المتاحة للتغيير قد تكون مختلفة، وبالتالي ستكون النتائج مختلفة، وستعكس على قطاع التعليم بشكل مغاير.

الشبكة شبكة السياسات الفلسطينية هي منظمة مستقلة وغير ربحية. توالف شبكة السياسات الفلسطينية بين محللين فلسطينيين متنوعي التخصصات من شتى أصقاع العالم بهدف إنتاج تحليلات سياساتية نقدية، ووضع تصورات جماعية لنموذج جديد لصنع السياسات لفلسطين والفلسطينيين حول العالم. تسمح الشبكة بنشر موادها كافة وتعميمها وتداولها بشرط نسبتها إلى "الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية". إن الآراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.